

فان كان المملوك مملوكا
على نفسه
فان كان المملوك مملوكا
على غيره

وإذا اشترى الحاكم النجاشي من المتلاعنين فلا نفقة للزوج في حال
العدة هذا مع كلامه وفي شرحه فصل للمعينة إذا ردت بعد
الحالوة بها فليها العدة ولا نفقة لها لأنها عدة استبراء وحدها
ضابط ولا يقع ان يقال لا يزوجها العدة أيضا لتلك الحالوة ليست
بصححة وان الرديئة العدة من أصله كالزانية البع وهذا
لا خلاف الاستبراء في المعينة إذا كان معها غيرها ثم طلعا فانه
حت نصف المهر ولا خلاف العدة **وأما الموضع الثاني**
وهو في حدة بد النفقة وحتمها أما حدة بد هام
المذهب فانه على قول القسم ونحو علمتها السلام ان النفقة للزوجة
مستتملة على الطعام والكسرة والسكنى وتعد خادما واجبة
ان كانت المرأة لا تخدم نفسها أو شيئاً من ذلك لا تقدر الدرهم
وانه على حصة السيار والاعتساف ما الطعام فيرجع فيه الى رأي
الامام او رأي من قصته الامام من الحكم اغلا السعر بارة وخصه
اخرى واختلف في الاحوال المنقحة السيار والاعتساف وكذا ذلك
الادم يارمه على قدره قال طائفة ان حصة اللحم والاماء
الكسرة في عليه كسرتها ما حزن العادة مثله على قدر حالها
وحال الزوج وما حزن به العرف في البلد والناحية وغيره
الزينة من ذلك ومن كسره الستار والصيف ما يفيهما
وما شاع اليه طودهم واما الخادم فان كانت ذات خادم
فعلية نفقة خادما واجبة دون سائر حدة ما لم تكن لها خادم
وقال لا تخدم نفسها اخدمها ان كان افضل وسعة وان كانت
تخدم نفسها لم تخدمها واما السكنى فهي على قدر حالها وحال
الزوج وما حزن به العرف في البلد قال ان نفقة المعسر